الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تونس في 18 فيفري 2019

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير التجارة

الموضوع: طلب تقارير من وزارة التجارة

تحية تقدير وإكرام،

تبعا للجلسة المخصصة للأسئلة الشفاهية المنعقدة يوم 15 فيفري 2019 وفي إطار الدور الرقابي لأعضاء مجلس نواب الشعب والحق في النفاذ للمعلومة، أتقدم بطلب للسيد وزير التجارة لمدي بتقرير تفصيلي حول استراتيجية الوزارة لإصلاح قطاع الملابس المستعملة وما توصلت اليه من نتائج مع مختلف الوزارت ذات العلاقة.

تقبلوا السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير

جميلة دبش الكسيكسي

عضو مجلس نواب الشعب

08 مارس 2019

مجلس نواب الشعب
الواردات
11 مارس 2019
الإدارة ... عدد 333

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة
الديوان
185

من وزير التجارة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة جميلة دبش حول خطة الوزارة في قطاع الملابس المستعمل

المرجع: مكتوبكم عدد 553 بتاريخ 26 فيفري 2019

وبعد،تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه ،أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا تقريرا حول خطة الوزارة في قطاع الملابس المستعملة .

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس قبول فائق احترامي.

وزير التجارة
عبد الباسط الباهي

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة

حول مد السيدة النائبة المحترمة جميلة دبش بقرير حول خطة الوزارة في قطاع الملابس المستعمل

- تتولى الإشراف على قطاع الملابس المستعملة الوزارات التالية:
  - وزارة المالية.
  - وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
  - وزارة التجارة.

I.الإطار القانوني لتنظيم القطاع :

الأمر عدد 2396 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ديسمبر 1995 المتعلق بطرق توريد وتحويل وتوزيع الملابس المستعملة المنقح والمتمم بالأمر عدد 2038 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005.

- القرار المشترك لوزيري التجارة والصناعة المؤرخ في 7 ديسمبر 1995 والمتعلق بضبط مقاييس توزيع الحصة السنوية للملابس المستعملة الموردة.

- منشور وزير التجارة والسياحة عدد 30 بتاريخ 14 سبتمبر 2005.

I-1-1- توريد الملابس المستعملة:

- تخضع ممارسة هذا النشاط إلى الحصول على ترخيص في الغرض مسلم من قبل الوزير المكلف بالمالية(يودع طلب الحصول على الترخيص بالإدارة العامة للديوانة) بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالصناعة .

- يتم توريد الملابس المستعملة تحت النظام الديواني **للتحويل تحت المراقبة الديوانية للتصدير الجزئي** المعروف سابقا بنظام **المستودع الصناعي** والمنصوص عليه بالفصل 201 من مجلة الديوانة .

- يمكّن هذا النظام الديواني المنتفع به من توريد الملابس المستعملة غير مفروزة على حالتها الأولى دون خلاص الأداءات والمعاليم المستوجبة كما يقتضي هذا النظام خضوع المؤسسات الناشطة في هذا القطاع إلى مراقبة ديوانية مستمرة.

- يسمح نظام المستودع الصناعي بتوريد الملابس المستعملة غير المفروزة قصد الفرز والتحويل إلى خرق تنظيف وألياف نسيجية وللحصول على النظام يجب على الصناعي توفير آلات قص وتنسيل مصادق عليها من طرف الوزير المكلف بالصناعة.

- تخضع الكميات الموردة إلى رخصة توريد مسلمة من قبل وزارة التجارة، يتم توريد الملابس المستعملة مع الاستظهار بشهادة صحية تثبت خلوها من الجراثيم والحشرات الضارة .

I-1-2- ضبط الحصة السنوية من الملابس المستعملة المعدة للاستهلاك :

- يضبط وزير التجارة بعد أخذ رأي وزير الصناعة حصة سنوية للاستهلاك المحلي وذلك في إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 12 أوت 1992 وجلسة العمل الوزارية بتاريخ 3 سبتمبر 1998 بنسبة 12 % من الاستهلاك الوطني للنسيج كقاعدة لتحديد حجم الحصة السنوية (10500 طن).

- **توزيع الحصة على الولايات:**

- يقع ضبط الحصة السنوية من الملابس المستعملة الراجعة لكل ولاية وفقا للمقاييس المنصوص عليها بالقرار المشترك المشار إليه أعلاه (عدد السكان، الموقع الجغرافي للولاية، معدل الدخل السنوي للفرد، نسبة سكان الريف بالولاية، عدد تجار التوزيع بالتفصيل بالولاية).

- **توزيع الحصة على المستودعات الصناعية:**

- يتم تحديد الحصص الراجعة للمؤسسات الصناعية التي تقدمت بطلب للحصول على حصة و التي استجابت لأحكام االفصل 10 من الأمر المشار إليه أعلاه و ذلك باعتماد المقاييس المنصوص عليها بالقرار المشترك لوزيري التجارة والصناعة المشار إليه أعلاه والمتمثلة في:

- المقياس الاجتماعي (25%)،
- مقياس مناطق التنمية الجهوية (25%)،
- مقياس التصدير (25%)،
- مقياس التحويل (25%).

- **توزيع الحصص المخصصة للجهات:**

- **على مستوى الجملة:**

- يعين الوالي تجار الجملة من بين الأشخاص الطبيعيين أو الذوات المعنوية الذين تتوفر لديهم الوسائل المادية والبشرية الضروري.

- يوزع الوالي الحصة الراجعة للولاية على تجار الجملة المعينين على أن لا يقل عددهم عن الاثنين و يسلم كل منهم " **شهادة شراء الملابس المستعملة** " في حدود حصة الولاية.

- **على مستوى التفصيل:**

- يضبط والي الجهة قائمة المنتفعين بحصة من الملابس المستعملة من تجار التفصيل المباشرين أو من المواطنين المعوزين ويشترط أن يكون المنتفعون قاطنين بالجهة و يسلم كل منهم " **بطاقة منتفع بحصة**" ووصل في الكمية التي منحت له.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تجميد الإستثمار في قطاع الملابس المستعملة منذ سنة 1999 كما أوصت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 30 أكتوبر 2003 بعدم الموافقة على الترخيص في بعث وحدات جديدة حتى وإن كانت موجهة كليا للتصدير نظرا لضعف القيمة المضافة لهذه المشاريع.

II. الوضعية الحالية لقطاع الملابس المستعملة :

- عدد المستودعات الصناعية : 47 (التصدير الجزئي : 44 / التصدير الكلي : 3)
- الإستثمارات : حوالي 98 مليون دينار.
- التشغيل : حوالي 3000 عامل .

قائمة المستودعات الصناعية الناشطة في قطاع الملابس المستعملة الموردة

الولاية	عدد المستودعات الصناعية
تونس	3
أريانة	1
بن عروس	7
منوبة	5
بنزرت	2
نابل	2
زغوان	3
الكاف	4
سليانة	1

باجة	2
القيروان	2
سيدي بوزيد	1
قفصة	2
تطاوين	1
المنستير	1
سوسة	5
قابس	2
صفاقس	3
المجموع	47

- عدد تجار الجملة المصرحين بنشاطهم لدى مصالح وزارة المالية : 318 **(إحصائيات أوت 2018)**.
- عدد تجار التفصيل المصرحين بنشاطهم لدى مصالح وزارة المالية: 2467 **(إحصائيات أوت 2018)**.

III. الإشكاليات المطروحة:

- ضعف القيمة المضافة للقطاع عموما.
- ضعف نسبة التحويل وغياب الاندماج الصناعي.
- ضعف المردود الجبائي والتهرب الضريبي.
- التأثير السلبي على الميزان التجاري وعلى ميزان الدفوعات.
- عدم إرجاع محاصيل الصادرات.
- عدم احترام أغلب المؤسسات للالتزامات المتصلة بنظام توقيف الأداءات وصعوبة المراقبة الديوانية للمؤسسات العاملة في القطاع في مرحلة تسريح البضائع وأثناء مكوثها بمستودعات المؤسسات تحت نظام توقيف الأداء.

IV. <u>الإجراءات التي تم إقرارها بعنوان سنة 2018:</u>

- التخفيض في قيمة الواردات بنسبة 20% خلال السداسي الثاني من سنة 2018.

- إشتراط عدم تجاوز قيمة الكلغ من الملابس المستعملة عند التوريد الـ 0.8 أورو أو ما يعادلها ببقية العملات.
- إصدار منشور مشترك بين وزير التجارة ووزير المالية ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة دخل حيز النفاذ بداية من غرة جانفي 2019 يهدف إلى:

- تخفيف عجز الميزان التجاري وربط عملية تجديد رخصة التوريد بتصدير على الأقل 30% وتحويل على الأقل 20 % من الواردات السابقة لكل مؤسسة .

-الإستظهار لدى مصالح وزارة التجارة بوثيقة إرجاع محاصيل و عائدات الكميات المصدرة

-الإستظهار بشهادة خلاص المعاليم المستوجبة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

- **إحداث لجنة رفيعة المستوى على مستوى رئاسة الحكومة تضم الأطراف المتدخلة في القطاع لإيجاد حلول للإشكاليات المطروحة في إطار رؤية إستراتيجية تستهدف الإصلاح الشامل لقطاع الملابس المستعملة الموردة.(وزارات المالية الصناعة والتجارة والشؤون الإجتماعية والبنك المركزي.)**

معطيات إحصائيّة تتعلّق بواردات وصادرات الملابس المستعملة

كميات الملابس المستعملة الموردة تحت النظام التوقيفي

السنة	الكمية (الطن)	القيمة (مليون دينار)	معدّل قيمة الطن الواحد (ألف دينار)
2012	114 952	131,991	1,148
2013	107 038	140,945	1,317
2014	119 836	167,701	1,399
2015	125 204	172,032	1,374
2016	143 758	209,802	1,459
2017	136 821	220,306	1,610
أكتوبر 2018	105 995	182,708	1,724
المجموع	**853 604**	**1 225,485**	**1,436**

عمليات التوريد تحت النظام التوقيفي (التحويل للتصدير الجزئي)

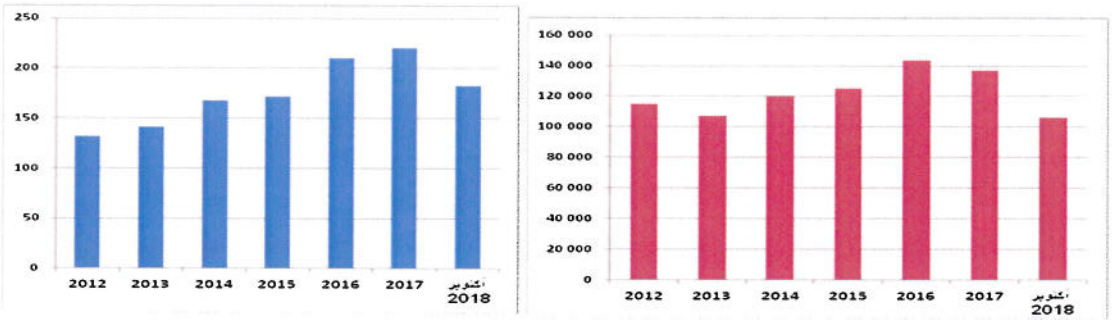

- إرتفعت الكميات المورّدة خلال الخمس سنوات من 2014 إلى 2018 بنسبة تقدّر بحوالي 100% مقارنة مع تلك المورّدة خلال الخمس سنوات من 2009 إلى 2013 (631 614 طن مقابل 316 319 طن).
- إرتفعت قيمة الواردات خلال نفس الفترة بنسبة تقدّر بحوالي 168% (952,549 م.د مقابل 354,428 م.د)

العمليات المنجزة من حيث الكمية

السنة	الكميات المورّدة	الوضع للاستهلاك		التصدير		الفارق (*)	
		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
2012	114 952	50238	44	33994	30	30 720	26
2013	107 038	49727	46	29013	27	28 298	27
2014	119 836	48464	40	28174	24	43 198	36
2015	125 205	49589	40	31754	25	43 862	35
2016	143 759	59320	41	36634	25	47 805	34
2017	136 821	48123	35	37066	27	51 632	38
أكتوبر 2018	105 995	26203	25	27154	26	52 638	49
المجموع	**853 606**	**331664**	**39**	**223789**	**26**	**298 153**	**35**

(*) الفارق بين الكميات المورّدة خلال السنة والكميات التي تمت تسوية وضعيتها بالوضع للإستهلاك والتصدير.

العمليات المنجزة من حيث الكمية

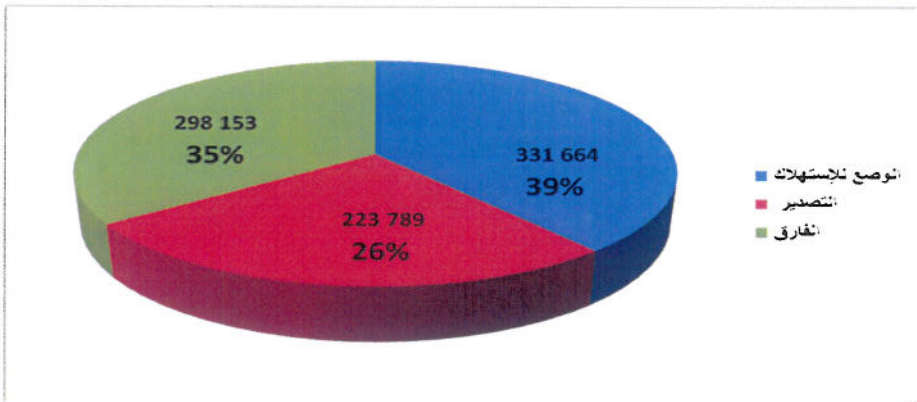

- 35% من الكميات المورّدة خلال السبع سنوات الأخيرة (تقدّر قيمتها بـ 436,858 م.د) بقيت في جزء منها دون تسوية والجزء الآخر تم إتلافه. (بلغت هذه النسبة خلال العشرة أشهر الأولى لسنة 2018 حوالي 50%)
- بلغ معدّل التصدير 26% من الكميات المورّدة في حين أن هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 30% للإنتفاع بحصة الوضع للإستهلاك (الفصل 10 من الأمر عدد 2396 لسنة 1995 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2038 لسنة 2005).

قيمة الكميات المتبقية على أساس معدّل السعر عند التوريد

السنة	الكميّة المتبقيّة (طن)	معدّل سعر الطن الواحد خلال السنة (أ د)	القيمة (مليون دينار)
2012	30 720	1,148	35,267
2013	28 298	1,317	37,268
2014	43 198	1,399	60,434
2015	43 862	1,374	60,266
2016	47 805	1,459	69,747
2017	51 632	1,61	83,128
أكتوبر 2018	52 638	1,724	90,748
المجموع	298 153		436,858

العمليات المنجزة من حيث الكميّة

السنة	الكميات المورّدة	الوضع للاستهلاك		التصدير		الفارق (*)	
		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
2012	114 952	50238	44	33994	30	30 720	26
2013	107 038	49727	46	29013	27	28 298	27
2014	119 836	48464	40	28174	24	43 198	36
2015	125 205	49589	40	31754	25	43 862	35
2016	143 759	59320	41	36634	25	47 805	34
2017	136 821	48123	35	37066	27	51 632	38
أكتوبر 2018	105 995	26203	25	27154	26	52 638	49
المجموع	853 606	331664	39	223789	26	298 153	35

(*) الفارق بين الكميات المورّدة خلال السنة والكميات التي تمت تسوية وضعيتها بالوضع للإستهلاك والتصدير.

العمليات المنجزة من حيث الكمية

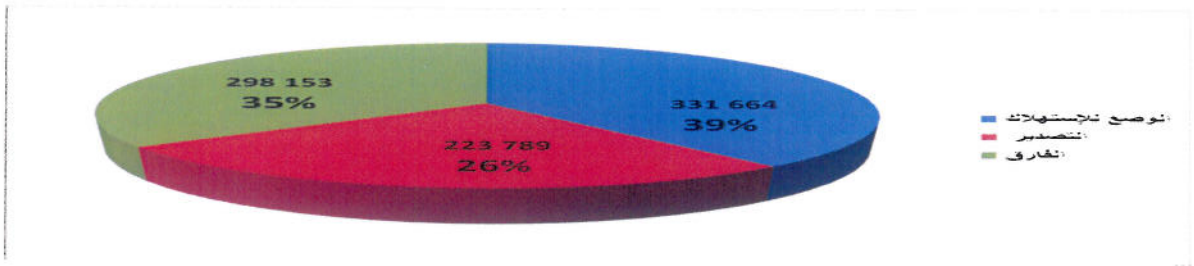

رسم بياني لعملية توريد الملابس المستعملة تحت نظام المستودع الصناعي(نظام التحويل للتصدير الجزئي)